التوسع الحضري لمدينة بغداد وأثره على الأراضي الزراعية

أ.م. سوسن صبيح حمدان

قسم الدراسات الجغرافية

م.م حنان حسين دريول

كلية التربية الاساسية / قسم الجغرافية

مستخلص البحث

تناول البحث دراسة التوسع الحضري لمدينة بغداد من خلال تسليط الضوءعلى المحيط الحضري لمدينة بغداد على اقليمها الزراعي وبيان مخاطر زحف الاستخدام السكني على الاراضي الزراعية او الصالحة للزراعة مما يترك اثارا سلبية عديدة ياتي في مقدمتها انخفاض الانتاج الزراعي وتدميرمساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة فضلا عن التدهور البيئي وارتفاع معدلات التلوث وتدني الكفاءة الوظيفية للخدمات العامة وخدمات البنى الارتكازية وافتقار العديد من المناطق السكنية لاسيما العشوائية منها الى هذه الخدمات.

ABSTRACT

The research study urbanization of the city of Baghdad by shedding Aldualy Ocean and the urban fabric and Thdedmrahal evolution morphological city of Baghdad, and the impact of urban growth of the city of Baghdad on its territory agricultural and risk creep residential use on agricultural land or arable leaving traces many negative comes in the forefront of low production agricultural and wide Tadmarmesahat of arable land as well as environmental degradation and the high levels of pollution and low efficiency of functional public services and the infrastructure and the lack of many residential areas, especially randomized them to these services.

المقدمة

تعد الزراعة إحدى استخدامات الأرض المهمة والتي تأخذ حيزاً مساحياً واسعاً، وتشكل نشاطاً مهماً من أنشطة إقليم المدينة، بل الأساس الذي تعتمد عليه المدينة لسد احتياجاتها من المواد الغذائية، وبفعل العديد من العوامل البشرية والطبيعية المتراكمة على مدى عدة عقود يشهد النشاط الزراعي تراجعاً خطيراً مما يجعل العراق معتمداً في سلته الغذائية على الاستيراد بعد أن كان يغطي الحاجة المحلية ويصدر الفائض منها لاسيما المواد الغذائية الأساسية، وهذا مؤشر خطير يصيب العراق بالشلل الغذائي

، وتتعدد العوامل المساهمة في تراجع النشاط الزراعي، وقد ارتأت هذه الدراسة أن تسلط الضوء على أحد العوامل البشرية المهمة وهو زحف الاستخدام السكني على حساب الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة، أي بتحويل متعمد لمساحات من الأراضي الزراعية لأغراض السكن سواء كان ذلك بقرارات حكومية أو اجتهادات شخصية من قبل السكان مستغلين انخفاض أسعار الأراضي الزراعية مقابل الأرض المخصصة للسكن وغياب المحاسبة القانونية.

المشكلة/ مدى تأثير النمو الحضري لمدينة بغداد على إقليمها الزراعي؟ وما مقدار التدهور الذي يخلفه زحف الاستخدام السكني على الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة؟

الفرضية/ يدخل النمو الحضري المتسارع والطلب المتزايد على الوحدات السكنية كعامل مؤثر في تآكل الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة في محافظة بغداد أي تلك الواقعة ضمن إقليم مدينتها.

لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مخاطر زحف الاستخدام السكني على الأراضي الزراعية المحيطة بمدينة بغداد، من خلال ثلاثة مباحث جاء الأول ليتناول الاتجاهات المكانية لنمو المدن العراقية، والثاني حول التوسع الحضري لمدينة بغداد ومراحل التطور المورفولوجي في حين خصص الثالث لبيان التأثير الحاصل جراء التوسع الحضري على الأراضي الزراعية.

المبحث الأول / الاتجاهات المكانية لنمو المدن في العراق

تعد المدينة المجتمع الأكثر ازدحاماً بالسكان من التجمعات البشرية المجاورة لها، ويرغب الكثير من سكان العالم السكن والاستقرار الدائم في المدن، ولعل من ابرز أسبابه هو طبيعة النظام الخدمي الذي تقدمه المدينة لسكانها بشكل منتظم، إذ يشمل هذا النظام جميع المؤسسات الخدمية من مؤسسات إدارية واقتصادية وصحية وسكنية وغيرها من القطاعات الخدمية والتي تجعل من ارض المدينة ،البيئة الأكثر تطلعاً لاحتياجات الإنسان المعاصرة. ومما لاشك فيه أن أول متطلبات الإنسان هو الحصول على سكن صحي ومناسب ومزود بالمرافق والخدمات الضرورية، لذا فإن الوظيفة السكنية هي أول نشاط بشري استقراري مارسه الإنسان لتكوين المدن والأنظمة الحضرية المختلفة[1].

تعد المساكن ظاهرة ذات أبعاد وجوانب عديدة ومتنوعة تأخذ طابعاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، أي أنها ظاهرة متشابكة ومعقدة ترتبط بسلسلة من الظواهر والاهتمامات المتنوعة بدءاً بمستوى المعيشة (دخل الفرد) وانتهاءً بمسائل السياسة العامة والتشريعات الاجتماعية ومروراً بعدد غير محدود من القضايا ترتبط بالصحة العامة والتنشئة الاجتماعية والصحة النفسية والجسمية للمساكن[2]، حيث تعد منظومة متكاملة من الوحدات السكنية والبيئة التي تشمل الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، ويفضل السكان أن تكون مساكنهم في مناطق مخططة أي تقع ضمن مخططات التصميم الأساس للمدينة ،كونها تجمع بين الأهداف الإنشائية والبيئية للمدينة في إطار خطة واحدة متكاملة، بما يساهم في تفادي الكثير

من المشكلات ويضمن سلامة السكان وتوفير الحاجات الأساسية لهم[3]، كما إن الحاجة الماسة للخدمات جعل من أنظمة استعمالات الأرض داخل المدينة تأخذ مواقع مختلفة وجديدة وتحاول من خلالها خدمة سكان المدينة والإقليم معاً.

العلاقة بين المدينة وإقليمها

يعرّف إقليم المدينة بأنه الحيز المحيط بالمدينة وله ومعالم شخصية طبيعية واجتماعية واقتصادية توظف لممارسة الأنشطة على المستوى الإقليمي والحضري بترابط أجزاءه وظيفياً من جهة وارتباطه مع المدينة من جهة أخرى، حيث أن كلاً منهما يتوجه نحو الآخر بروابط وعلاقات وظيفية وعمرانية ونسيجية تعود إلى تاريخ ظهور المدينة ذاتها، الذي لا يمكن أن يحدث إلا بتحفيز من الإقليم الذي يدعوها إلى الظهور، وهنا تتكامل الوظائف الأساسية مع غير الأساسية التي تقدمها، وتخدم الأولى إقليم المدينة حيث تكون العلاقة طردية بين زيادة عدد الوظائف الأساسية وتطور نوعيتها وبين سعة الإقليم وشدة ارتباطها بالمدينة، وبهذه الصفة تكون المدينة المكان المركزي البالغ الأهمية بالنسبة إلى الإقليم من الناحية الاقتصادية، إذ تلعب دور المنظم للمنطقة المحيطة بها إلى الدرجة التي تحوله إلى إقليم وظيفي[4] أو ما يعرف بمجال نفوذ المدينة.

ولإقليم المدينة أهمية كبيرة فهو المحدد لحركة النمو العمراني للمدينة التي تتأثر به وتؤثر فيه بصورة متبادلة، فالمدينة داخل بيئتها تمارس نوعاً من النفوذ والسيطرة على المناطق المجاورة لها، إلا إن هذه السيطرة ليست مطلقة إنما تعتمد على قوة ومتانة الوظائف المركزية للمدن ، إذ إن وظيفة المدينة الإقليمية ما هي إلا نابعة ومكملة ويعتمد وجودها على الوظائف المحلية الأساسية، فكلما زادت الوظيفة أهمية زاد نمو الوظائف الإقليمية وقويت العلاقة المتبادلة مع إقليمها، ويضم إقليم المدينة مجموعة من القرى والمستوطنات الريفية وشبه الريفية والأراضي الزراعية وعدد من المدن الصغيرة والضواحي والتوابع[5]، ويمثل ريف المدينة الجزء الأهم من إقليم المدينة وذلك من خلال اعتباره مجال التوسع ومصدر للتربة الجيدة وللمياه والمعادن، ويمثل حيزاً للنقل الحضري والإقليمي، والحيز الذي تزاول فيه الفعاليات الاقتصادية والخدمات التحتية[6].

تعد الزراعة من أهم العلاقات وأوضحها بين المدينة وإقليمها إذ يمثل ريف المدينة مطعمها الفسيح كونه المسئول عن توفير الغذاء من مواد زراعية ومنتجات حيوانية، والمدينة عبارة عن سوق كبيرة لاستهلاك الغذاء، لحاجتها للمواد الغذائية وبكميات كبيرة مما دفع بالزراعة إلى التطور ومحاولة استخدام التقنيات الحديثة، لاسيما الأراضي المحيطة بالمدن، وقد خصص هذا النطاق لإنتاج الخضراوات والفواكه والمنتجات الحيوانية[7] لأنها من المواد التي يستهلكها السكان بشكل يومي، فضلاً عن تعرضها للتلف السريع مما يتطلب قربها من المستهلك.

المشاكل التي تواجه الأراضي الزراعية في العراق

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عناصر الإنتاج الزراعي، بل هي عماد العمل الزراعي كنشاط اقتصادي، ورغم الثبات النسبي للمساحة الزراعية مقارنةً بالزيادة المتواصلة في عدد السكان، فإن هذه المساحة تتعرض لصور متعددة من الاستنزاف والتناقص، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين إمكانيات توفير الغذاء من ناحية والتزايد السكاني المستمر من ناحية أخرى، ويشهد القطاع الزراعي في العراق منذ عدة عقود تراجعاً كبيراً وانخفاض في مستوى المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، فالممارسات غير الرشيدة لاستخدام الأراضي ــ في إطار النشاط الزراعي ــ أدت إلى إنقاص إنتاجيتها إلى درجة أصبحت معها مساحات واسعة غير قادرة على إنتاج المحاصيل الضرورية، كالاستغلال المحدود أو المنقوص لكامل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، سواء كان ذلك بسبب الإهمال أو نتيجة لأسلوب التبوير المتبع من اجل استعادة خصوبتها، أو لعدم استصلاحها لشح الاستثمارات الضرورية، وكذلك انتشار ظاهرة التصحر على حساب الأراضي الزراعية فضلاً عن الهدر المتواصل في الثروة المائية بإتباع طرق ري غير اقتصادية[8]، مع صعوبة حصول عدد كبير من المزارعين على القروض اللازمة، وشحة ما يحصلون عليه من البذور والأسمدة والمبيدات والأدوات الزراعية، فضلاً عن ارتفاع أسعارها وارتفاع تكاليف الخدمات الزراعية، بالإضافة إلى فشل مشاريع البزل وشبكاته في وقف زحف الملوحة في التربة ومنع تردي خصوبتها، والتطمير المستمر للأنهار الرئيسية والفرعية وإهمال المساحات التصميمية لهذه الأنهار والتلاعب بأعماق وعرض القنوات، وكثرة التجاوزات على الحصص المائية المقررة، والتصاعد السريع لأسعار المحروقات والزيوت[9]، ومن بين أهم مظاهر هدر الأراضي الزراعية تحويلها إلى مجال الإسكان والتعمير لتلبية الطلب المتزايد على السكن، لاسيما مع ارتفاع معدلات النمو السكاني، فالأعداد المتزايدة من السكان تولد طلباً متزايداً على الأرض مما يسبب بدوره ارتفاع قيمتها، إلى جانب عوامل أخرى مساعدة تتمثل بارتفاع معدلات الهجرة إلى المدن، وسوء تخطيط وإنشاء المباني وقصور القوانين المنظمة لعملية تشييد البناء، مما يحتم على الأسر الحضرية التخلي عن فكرة امتلاك أو تأجير مساكن مستقلة بها[10]، وقد يلجأ البعض إلى مساكن ذات مستويات متدنية أو غير نظامية (العشوائيات) أو الزحف نحو الأراضي الزراعية لاتساعها ورخص قيمتها بالمقارنة مع الأراضي السكنية، كما تلجأ العديد من العوائل الحضرية إلى الانتقال إلى الأطراف بحثاً عن بيئة صحية وهادئة وتخلصاً من الازدحام وصخب المدينة، وكذلك الحال بالنسبة إلى العديد من العوائل الريفية التي تبحث عن مناطق قريبة من خصائص الريف وتحمل سمات المدن لعدم استطاعتهم اقتحام مراكز المدن لأسباب اقتصادية واجتماعية وحضارية[11]، إن أي توسع للرقعة المبنية في أطراف المدينة يأخذ مكانه باتجاه ظهيرها ذات الترب الخصبة، وبالتالي التهام الاستعمالات

الجديدة وطرق النقل المشيدة لخدمتها لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي يصعب تعويضها، ويدخل النقل كعامل مهم في الإجراءات التخطيطية في توسع الحدود البلدية وتوسع تجارة المضاربة بالأرض واستمرار الزحف العمراني في الأراضي الزراعية.

السياسة الزراعية في العراق

هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة عن طريق إصدار القوانين التي تهدف إلى رفع وتحسين الإنتاج الزراعي، و تحقيق ظروف أفضل للعاملين في الزراعة، مع تنظيم وتطوير الإمكانات المتاحة في المنطقة الريفية محاولة لتقليل الهجرة إلى المدينة بواسطة تطوير وتوسيع الخدمات العامة، وتتضمن أيضاً إصدار القوانين لحماية الأراضي الزراعية من زحف الاستعمالات الحضرية لاسيما الاستعمال السكني، ومن أهم القوانين الزراعية التي صدرت في العراق قوانين الملكية الزراعية والتي حددت بموجبها ثلاث أنواع من الملكيات الزراعية وهي: قانون الملكية المشاعة 117 لسنة 1970، والأراضي المؤجرة بموجب قانون 35 لسنة 1973، وقانون الأراضي الموزعة، كما أصدرت الدولة القرار رقم 344 لسنة 1987، والذي أجاز لمالكي الأراضي الزراعية والبساتين وأصحابها حق التصرف في تشييد الدور السكنية لهم ولأولادهم وبمساحات مشروطة محددة، مما أعطى شرعية الزحف على الأراضي الزراعية، وشجعت على بيع باقي الأرض إلى أشخاص آخرين قاموا بتشييد دور سكنية فيها في ضوء فقرات القانون[12].

نمو المدينة العراقية

إن الاتجاهات المكانية للمدن في العراق هي توجهات أفقية بحتة قائمة على أساس التمدد الحضري على حساب الأراضي الزراعية المجاورة لها، باستثناء مناطق قليلة من بغداد التي تعتمد الإسكان العمودي، إن من ابرز المشاكل المترتبة على هذا النمط من التوسع هو القضاء على معظم الأراضي الزراعية الخصبة التي تمد المدينة بجميع المتطلبات الزراعية من المنتجات الزراعية والحيوانية والأيدي العاملة، إذ شكل الزحف العمراني الحضري للعديد من المدن آفة حضرية من نوع جديد تلتهم كل ما يجاورها من أراضي زراعية لتحويلها إلى استعمالات حضرية كالسكن والخزن والأنشطة الصناعية المختلفة، وينشأ هذا النوع من التمدد عندما لا يحصل تلاؤم مناسب بين خطة المدينة واتساعها الحضري أو يحصل عندما يستنفذ عمر الخطة الزمنية بحيث لا تستطيع تلك الخطة مواكبة التطورات الحضرية للمدينة واستيعابها، وهنا لا بد من إجراء بعض التحديثات المكانية والتخطيطية الموضوعة للخطة بالطريقة التي تمكن الخطة من مواجهة التحديات الحضرية، كما إن التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض يكاد يكون المحرك الأساسي لتوزيع السكان وتحديد كثافتهم السكانية العامة داخل المدينة، فالسكان يتبعون دائماً تواجد الخدمات، وبما أن أغلب المدن العراقية ذات توسع أفقي فإن أية

عملية تخطيطية للخدمات سوف تكون على حساب المناطق الزراعية المفتوحة لتقليل الضغط الكبير على المراكز الخدمية (المركزية) في مراكز المدن، وبالتالي سوف تصبح هذه المناطق الخدمية الجديدة مناطق تجمع سكاني كبيرة أيضاً، وسوف تحتاج هي الأخرى في المستقبل إلى توسع آخر على حساب مناطق مجاورة محيطة بها، وهكذا يستمر الحال في طبيعة الانتشار المكاني للسكان على جميع المناطق المحيطة بالمدن، مشكلين بذلك تحدياً حضرياً خطيراً لا يحمل صفة التحضر للمناطق التي تنشأ في ظله[13].

المبحث الثاني / التوسع الحضري لمدينة بغداد ومراحل التطور المورفولوجي

موقع مدينة بغداد وموضعها

تقع مدينة بغداد ضمن السهل الطموي الممتد من منطقة بلد شمالاً وباتجاه الجنوب، وعند اقتراب نهر دجلة من نهر الفرات إذ تصبح المسافة بينهما في حدودها الدنيا وحيث تمتد شبكة من القنوات المتفرعة عن نهري دجلة والفرات[14]، فهي تحتل موقعاً بينياً بين الشمال الجبلي من جهة والجنوب السهلي من جهةٍ أخرى، وما بين الهضبة من الغرب والسهول المروحية من الشرق ولهذا الموقع أهمية كبيرة، إذ تأخذ بغداد موقعاً مثالياً متوسطاً من العراق، وهي بطبيعة موقعها الجغرافي تجمع بين العقدية والمركزية، تتوسط منطقة سهلية من أغنى مناطق العراق في الإنتاج الزراعي، تتوفر فيها المياه من مصادر عدة، كما تتوسط أكثف مناطق العراق سكاناً، وتضم أكثر من 60% من مجموع المشاريع الصناعية وأكثف شبكات النقل والبنى الإرتكازية، أما موضع المدينة فهي تمتد في الجزء الشمالي من السهل الرسوبي بين خطي الطول ($\overline{11}$ 44 ° ــ $\overline{33}$ 44 °) شرقاً، ودائرتي العرض ($\overline{10}$ 33 ° ــ $\overline{29}$ 33 °) شمالاً، يخترقها نهر دجلة من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي ويجري خلالها مسافة 56كم، أما حدودها البلدية فتشغل مساحة837,533كم^2، وتنقسم من الناحية الإدارية إلى تسعة قطاعات بواقع خمس قطاعات في جانب الرصافة وأربعة في جانب الكرخ (خارطة 1) (جدول 1)، تقوم بغداد على أرضٍ سهلية منبسطة يتراوح ارتفاعها بين 31ــ 39م فوق مستوى سطح البحر، وتقع أوطأ أراضيها في المنطقة المحصورة بين معسكر الرشيد وطريق بغداد ــ كوت قرب الزعفرانية بارتفاع31م، وأكثر أراضيها ارتفاعاً في المنطقة القريبة من تقاطع شارع الرشيد المؤدي إلى جسر الشهداء حيث يصل الارتفاع إلى 39م، إن استواء الأرض وانبساطها فتح المجال أمام توسع المدينة الأفقي[15].

خارطة (1)

الحدود البلدية والتقسيمات الإدارية لمدينة بغداد

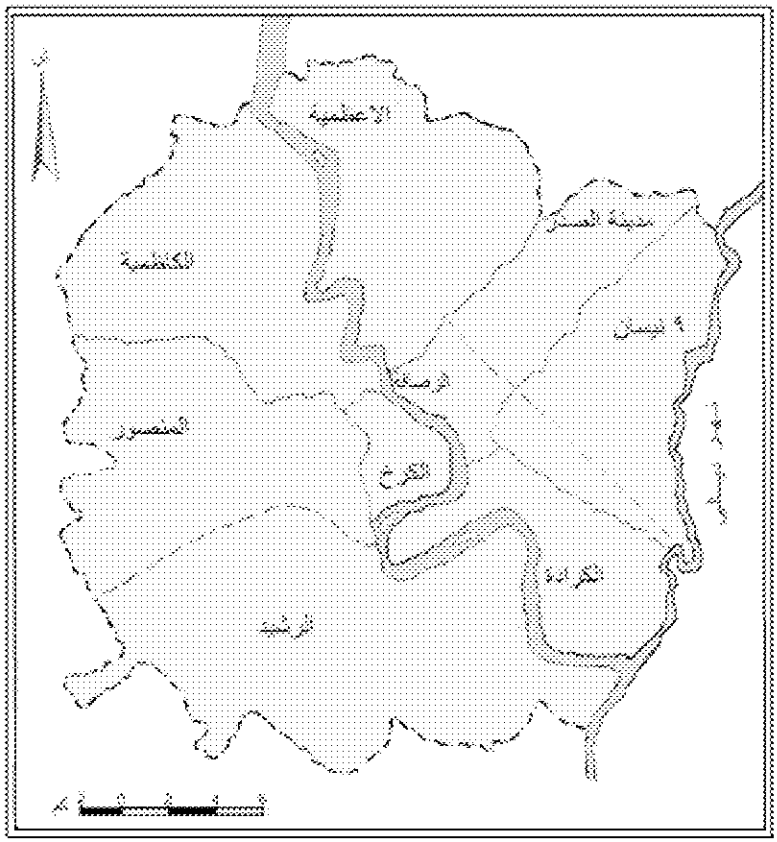

المصدر: بالاعتماد على: أمانة بغداد، قسم التصميم الأساسي، خارطة بغداد الإدارية لعام 2000

جدول رقم (1)

الوحدات البلدية لمدينة بغداد لعام 2000

اسم الوحدة البلدية	المساحةكم^2	عدد الإحياء	اسم الوحدة البلدية	المساحة كم^2	عدد الإحياء
وحدة بلدية مركز الرصافة	12.921	9	وحدة بلدية مدينة الكرخ	22.210	10
وحدة بلدية الاعظمية	120.992	7	وحدة بلدية الكاظمية	127.745	10
وحدة بلدية مدينة الصدر	62.501	7	وحدة بلدية المنصور	121.556	11
وحدة بلدية9 نيسان	100.03	9	وحدة بلدية الرشيد	205.707	14
وحدة بلدية الكرادة	63.871	13	مجموع الكرخ	477.218	45
مجموع الرصافة	360.315	45	المجموع العام	837.533	90

المصدر: سلام فاضل علي، الآثار البيئية للأنشطة البشرية في الحافات الشمالية الشرقية لمدينة بغداد، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2008.

التوسع الحضري لمدينة بغداد

تعاني مدينة بغداد من مشاكل بيئية عديدة نتيجةً لنموها وزيادة حجمها السكاني، واتساع إقليمها وإن كان على حساب المساحات الخضراء والأراضي الزراعية المحيطة بحدودها الإدارية والبلدية، مما نتج عنه عدم التوازن والتكافؤ بين النمو السكاني واحتياجاتهم من جهة، وعدم إمكانية وعجز توفير الخدمات المجتمعية من جهةٍ أخرى، فضلاً عن عامل الهجرة الوافدة إلى المدينة، وعدم توفي المساكن المطلوبة والاحتياجات الضرورية.

يأخذ التوسع الحضري في المدينة نمطين أساسيين هما التوسع الحضري العشوائي الذي يقصد به الزحف الحضري غير المخطط الذي يتجاوز على المخططات الأساسية للمدن ويتم على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، يحدث هذا النوع نتيجةً لاعتبارات اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن ضعف كفاءة الأجهزة التخطيطية والبلدية المعنية بالتخطيط الحضري، وينتج عن ذلك انعكاسات سلبية على المدينة والإقليم المحيط بها (ريف المدينة)، حيث تؤدي إلى تدني الكفاءة الوظيفية لاستعمالات الأرض المختلفة ضمن المدينة إضافةً إلى الخدمات الاجتماعية وخدمات البنى الإرتكازية، وتدهور حاد وكبير في البيئة العمرانية، وضعف القاعدة الاقتصادية الزراعية لإقليم المدينة، إن انتشار هذا النمط كان وراء زيادة نسبة سكان مدينة بغداد وزيادة حجم المدينة بشكل لا يتناسب وخدماتها وأنشطتها المتوفرة. أما النمط الآخر من التوسع فهو التوسع الحضري المخطط الذي يحصل في المدينة على وفق ضوابط واليات التصميم الأساسي للمدينة ويتم تحديده ضمن المحددات الطبيعية والبشرية للمنطقة، ويشرف على أعداد الخطة الخاصة بهذا التوسع الأجهزة التخطيطية المعنية بالتخطيط الحضري وتخطيط المدن، ويقوم بتنفيذها جهاز حكومي يتولى الإشراف على تعيين خطط الإسكان والخدمات والمرافق العامة بهدف منع التوسع العشوائي وإقامة المستقرات والمساكن العشوائية[16].

التطور المورفولوجي لمدينة بغداد

شهدت مدينة بغداد اتساعاً مستمراً في مساحتها، ونمواً متبايناً في حجمها خلال فترات زمنية متعاقبة، طوال عمرها الذي يزيد عن ثلاثة عشر قرناً، فهي تارةً تعيش أوج ازدهارها وتقدمها لتقود دولةً مترامية الأطراف، وتارةً أخرى ينهال عليها تراب الركود والتأخر وينحسر دورها التاريخي ليقتصر على إدارة مدينةٍ صغيرة لا تجرؤ على الخروج من أسر أسوارها القديمة، أو تكتفي بكونها عاصمةٍ إقليميةٍ هامشية، لذا بالإمكان إعطاء صورةٍ واضحةٍ عن تطور المدينة العمراني ونمو الاستخدام السكني فيها من خلال تقسيمها إلى عدة مراحل مورفولوجية:

المرحلة الأولى/ منذ تأسيس المدينة سنة 762م ولغاية الاحتلال العثماني سنة 1534م

وهي مرحلة نشوء وتطور المدينة، وقد اتخذت استعمالات الأرض في المدينة ترتيباً منتظماً يعود إلى شكلها الدائري، بدءً من الرحبة الداخلية التي تمثل مركز المدينة الإداري، حيث وجود قصر الخلافة والمسجد الجامع في وسط المدينة ودار صاحب الشرطة والدواوين، والتي تتقاطع عندها الشوارع الأربعة الرئيسية، فضلاً عن مساكن الطبقة الغنية، ويحاط مركز المدينة بسور تليه الدائرة الثانية والمؤلفة من الاستعمال السكني لعامة الناس، ومقسمة إلى أربع قطاعات تفصل بينها الطرق الرئيسة القادمة من أبواب المدينة والمنتهية بالمركز، وتحتوي هذه الدائرة على كل الخدمات اللازمة لسكانها، والتي تحاط بسور يفصلها عن الدائرة الثالثة، والتي تركت خالية من البناء لتسهيل حركة الجيش، مرت بغداد خلال هذه المرحلة بفترات من الركود أولها الفترة التي انتقلت فيها العاصمة إلى سامراء 811م ــ 892م[17]، لتعود بعدها للنمو المتسارع في ثلاث اتجاهات، الأول باتجاه الكرخ والثاني باتجاه الرصافة والثالث نحو الجنوب، ورغم الاتساع المساحي للمصاحب للحركة المكانية إلا أنها سرعان ما تراجعت من جديد وتقلصت مساحتها وانحسر امتدادها العمراني مقتصراً على الجانب الشرقي داخل السور الكبير أما الجانب الغربي فقد عمه الخراب، وشهدت المدينة تعديلات خططية بسبب عوامل سياسية وطبيعية متمثلة بالسيطرة الأجنبية المتعاقبة والفتن الداخلية والفيضانات والحرائق والأوبئة[18].

المرحلة الثانية / منذ الاحتلال العثماني سنة 1534م ولغاية قيام الدولة العراقية الحديثة 1921م

مرت بغداد بتغيرات سياسية وعوامل طبيعية وبشرية جعلتها تتراوح بين الركود والازدهار، لذا ظهرت كمدينة صغيرة واقعة على جانبي نهر دجلة يحيط القسم الشرقي منها السور الذي تهدمت معظم أجزاءه، وظلت المدينة محصورة في أسوارها القديمة حتى أزيلت عام 1870م وأقيمت سدة تحميها من الفيضانات السنوية لنهر دجلة، ولم تشهد المدينة توسعاً إلا بعد العام 1830م إذ كانت بدايةً لتطور وسائل النقل بإدخال (الترام واي) كواسطة نقل بين بغداد والكاظمية[19]، وارتفع عدد سكانها ليصل إلى 120 ألف نسمة، إلا انه عاد لينخفض مرةً أخرى بشكلٍ كبير في العام 1840م بفعل تأثير العوامل البشرية والطبيعية كالفيضانات والأوبئة[20]، ولم يتجاوز عدد السكان فيها عن 20 ألف نسمة في العام 1842م[21]، لتعود إلى الانتعاش مرةً أخرى سنة 1869م، إذ شهدت المدينة تطوراً ملحوظاً لاسيما بعد إصدار قانون تسجيل الأراضي وإنشاء أول بلدية في بغداد، كما تم إنشاء سكة حديد بغداد والمجلس البلدي وبناء السراي ودائرة البريد مما زاد من أهمية المنطقة المركزية في المدينة، فضلاً عن إقامة مشاريع الري الحديثة ضمن نطاق الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، كما أقيمت بعض الأبنية العسكرية والصناعية والصحية ضمن نطاق الحافات، رغم وجود فضاءات ومساحات غير مبنية داخل

سور المدينة، إلا إن هذه الوظائف تبحث في العادة عن المواقع الهامشية لتوفير الكفاية من الأرض وبسعر مناسب، وقد وصلت مساحة المدينة في تلك الفترة إلى 4 كم^2، ويعد الاستخدام السكني من أهم استعمالات الأرض فيها، وقد تباينت الإحصاءات حول عدد الوحدات السكنية فيها والتي تراوحت بين 16 ألف و18 ألف وحدة، أما عدد سكانها فقد كان يتراوح بين 100 ــ 120 ألف نسمة، وخلال هذه الفترة بدأ يظهر تأثير الطابع الغربي في الطراز المعماري في حياة المدينة ومخططاتها من خلال أبنية الممثليات التجارية والدبلوماسية وأبنية السفارات الأمريكية والانكليزية والفرنسية والروسية والألمانية، والتي تركزت في القسم الجنوبي من جانب الرصافة على نهر دجلة[22]، كما شيدت منازل حديثة الطراز بين بغداد والكرادة مستغلةً ضفتي النهر بعد إنشاء سدة واقية من الفيضانات وهي السدة المحيطة بالجزء الشرقي، ومع بداية القرن العشرين فتح شارع رئيسي في بغداد يخترق قلب المدينة يوصل بين باب المعظم والباب الشرقي عرف باسم (جادة خليل باشا) شارع الرشيد حالياً، وكذلك الحال في جانب الكرخ حيث فتح شارع يوصل جسر الشهداء والكاظمية، لقد تطورت المدينة بشكل متسارع واتسعت الوظيفة السكنية على جانبي النهر، وبرزت في هذه المرحلة ما يعرف (بالخلط الوظيفي) أي تداخل استعمالات الأرض مع بعضها ضمن المنطقة الواحدة[23].

المرحلة الثالثة / 1921م ــ 1935م لغاية صدور القانون الخاص بتنظيم النسيج الحضري

كان لتشكيل الحكم الوطني في العراق دوراً في توسع المدينة النسبي، إذ اختيرت لتكزن مركزاً سياسياً للدولة الجديدة، وقد شهدت عدة مشاريع وإصلاحات عمرانية مع الحفاظ على نمطها العمراني التقليدي، فظهر في العام 1923 التوسع حول الكرخ والرصافة والأعظمية[24]، حيث ظهر تأثير استعمالات الأرض الدينية على نمو المنطقة السكنية حول أضرحة الإمام موسى الكاظم وأبو حنيفة النعمان وعبد القادر الكيلاني، كما تكونت بعض الأحياء الحديثة مثل الوزيرية والبتاوين والعيواضية والصالحية وكرادة مريم والعلوية، وظهور نمط الدور الراقية الحديثة، وقد شهدت هذه الفترة زحف الوظيفة التجارية على استعمالات الأرض السكنية لاسيما في المدينة القديمة[25]، لاسيما بعد فتح شارع الكفاح (غازي سابقاً) والذي شجع على تغير نمط استعمالات الأرض من السكني إلى التجاري بفعل الموقع الجغرافي متسبباً بهدم العديد من الدور السكنية القديمة[26]، كما كان لظهور الأراضي الصناعية في الدورة أثراً على نمط المنطقة السكنية جنوب بغداد، وبذلك تكون المدينة قد تحولت من النمط الدائري أو شبه الدائري ضمن حدود أسوارها القديمة ليصبح ذو امتداد طولي، وقد كان للفيضانات أثر كبير في تحديد مساحة المدينة وتوسعها لاسيما في الجانب الشرقي الذي كان مهدداً بالغرق لذا كانت تلك التوسعات عشوائية بعيدة عن التخطيط[27]، كما انتشرت أكواخ وصرائف المهاجرين عند الحواف الخارجية للمدينة.

المرحلة الرابعة / 1936م ــ 1956م

كان توسع مدينة بغداد محدوداً قبل العام 1952م، وقد اقتصر على الامتداد نحو الجنوب في جانبي الكرخ والرصافة حيث توسعت الكاظمية والأعظمية والكرادة الشرقية، ولم يبتعد كثيراً عن ضفتي النهر، مع تغلغل نمط معماري جديد ضمن الاستعمال السكني وهو البيت العربي ، وبعد العام 1952م تأسس مجلس الإعمار وحدث نمو اقتصادي متسارع الأمر الذي زاد من نشاط المصرف العقاري وإنشاء جمعيات تعاونية لبناء المساكن، مع ارتفاع معدلات الهجرة الريفية إلى المدينة مما ساعد على نمو المدينة بشكل سريع شمالاً وعلى جانبي النهر، وقد توسع الاستعمال السكني نتيجةً لذلك فظهرت أحياء جديدة كبغداد الجديدة والزعفرانية في الرصافة، وحي السلام والحرية في الكرخ، ومع تطور طرق النقل والمواصلات ظهرت النزعة اللامركزية لاستعمالات الأرض، وظهور مشاريع الإسكان الفردي والدخل المحدود، وظهور نمط جديد من الاستعمالات السكنية واستبدال البيت الشرقي التقليدي بالبيت الغربي المتصل بالحدائق في الأحياء الجديدة[28]، ومع اتساع نطاق الحركة الحضرية وزيادة عدد الوحدات السكنية، أخذ هذا الاستخدام يمتد نحو الأطراف على حساب الأراضي الزراعية، لذا يمكن اعتبارها بدايات التوسع السكني على حساب الاستخدام الزراعي.

وأهم ما يميز هذه المرحلة هي محاولات تخطيط المدينة وبداية أعداد مشاريع التصميم الأساس للمدينة، وكانت البداية في العام 1936م حيث وضع أول تصميم أساس للمدينة وهو (تصميم بريكس)، الذي أوصى بفتح شوارع جديدة طويلة موازية لشارع الرشيد، وقد اعد هذا التصميم على أساس أن المدينة ستستوعب نصف مليون نسمة، حيث كانت يومها لا تتجاوز 200 ألف نسمة، ومع جمالية هذا التصميم فلم يعمل به وبقي حبراً على ورق لأكثر من 50 سنة، وقد وضعت تصاميم جديدة للمدينة منها تصميم (مؤسسة مونبريو) الذي اقترح أن تأخذ المدينة النمط الشعاعي بقطر 18كم لتسهيل الحركة في المدينة وأطرافها وأن تسور المدينة بحزام ريفي خارجي، وأهم ما نفذ من هذا التصميم هو فتح شارع الخلفاء، وهو أصلاً من مقترحات (بريكس) وقد صاحب ذلك هدم العديد من الدور السكنية في الجانب الشرقي من بغداد[29].

المرحلة الخامسة / 1956م ــ 1997م

دخلت المدينة مرحلة جديدة ومهمة إذ أصبحت من المدن المليونية وتخلصت من خطر الفيضانات بفعل إنشاء مشاريع إروائية على نهري دجلة والفرات كالسدود والخزانات لاسيما مشروع الثرثار، مما شجع على توسع المدينة على حساب الأراضي الزراعية وتغيير ملكيتها بتحويلها إلى قطع سكنية، وساهم بظهور قطاعات سكنية جديدة كالحرية والبياع والحارثية والمأمون والمشتل وبغداد الجديدة، ومن ملاحظة الخرائط (2، 3، 4، 5، 6) يمكن الوقوف على شكل نمو المدينة وتغيير أنماط

استعمالات الأرض فيها، كما شهدت المدينة ارتفاعاً في الكثافة السكانية مع زيادة الهجرة إليها، ونمت حركت توزيع الأراضي السكنية للمواطنين عن طرق الجمعيات التعاونية، فساهم ذلك في زيادة التوسع الأفقي وظهور الأحياء المشتقة والمتباعدة المفتقرة إلى التماسك يفصلها فراغات واسعة[30]، لاسيما بعد إنشاء قناة الجيش وظهور أحياء سكنية عديدة على جانبيها، إلا إن هذا التوسع حصل بصورة تفتقر معها إلى التخطيط السليم، لذا عانى سكان هذه المناطق من نقص في الخدمات الأساسية، فضلاً عن انتشار الأحياء العشوائية الأمر الذي دفع بالدولة إلى إيجاد حل لهذه المشكلة بإنشاء مناطق سكنية نظامية لاستيعاب سكان هذه المناطق فنشأت (مدينة الثورة) في شمال شرق بغداد و (الشعلة) في شمال غرب بغداد و(الشاكرية) في كرادة مريم[31].

خارطة (٢)
الحدود الحضرية لمدينة بغداد عام ١٩٩٠

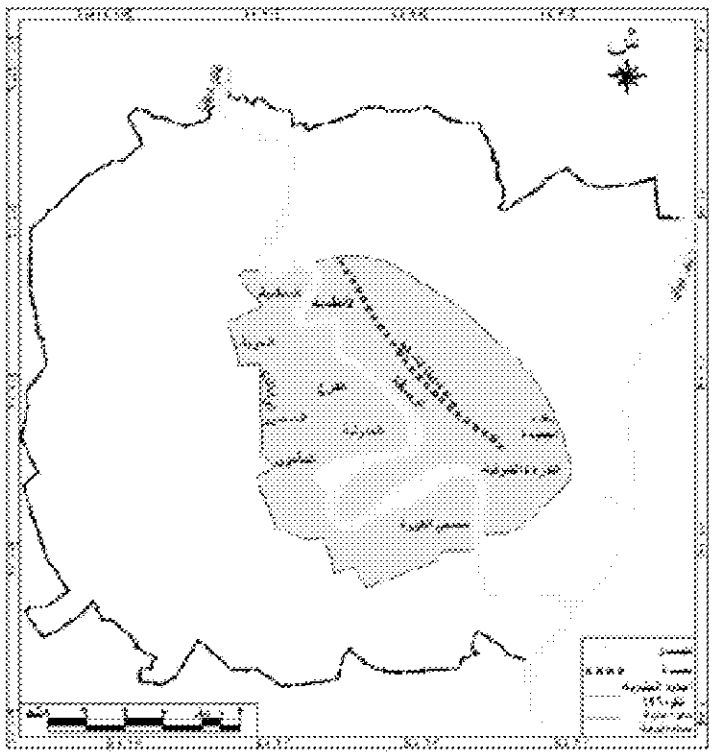

المصدر: خولة غريب فرج الدليمي، التوسع الحضري وأثره في تغيير استعمالات الأرض الزراعية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

كما وضعت في هذه المرحلة أهم التصميمات الأساس لمدينة بغداد، فقامت (مؤسسة دوكسياديس) بإعداد تصميم جديد للمدينة في العام 1958م، وقد اقترح أن تأخذ المدينة الشكل المستطيل بأبعاد 18×31كم معتمداً على الشوارع الطويلة المستقيمة والمتوازية والمتقاطعة مع بعضها، وأن يكون نهر دجلة هو المحور لنمو وتوسع المدينة، وأصبحت مساحة تطوير المدينة المشمولة بالتصميم 500كم^2، ومن جملة المقترحات التي وردت في التصميم فتح قناة الجيش في الجانب الشرقي وتطوير قناة

الوشاش في الجانب الغربي، وخططت المدينة على أنها ستستوعب 2مليون نسمة حتى العام 1978، كما وضعت مؤسسة (بول سيرفس) مخطط أساس للمدينة في العام 1967م لعدم استجابة التصميم السابق للمتطلبات المستجدة نظراً للنمو المتسارع للمدينة، وتم إعداد هذا التصميم بمرحلتين الأولى عام 1967م وكانت سنة الهدف 1990م، والمرحلة الثانية تم إعدادها سنة 1973م ومرحلة الهدف سنة 2000م، وتوقعت المؤسسة وصول سكان بغداد إلى 4,3مليون نسمة وتوقعت أن تصل المساحة الإجمالية للمدينة إلى 863كم^2 واعتماد النمو الدائري أو شبه الدائري لها، ومع التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مدينة بغداد خلال السبعينيات، واعتماد مبدأ التخطيط المكاني والإقليمي والخطط الاقتصادية وتباطؤ نموها لذا استدعت المسألة إعادة النظر في التصميم الأساس للمدينة وكلفت شركة (JC.C.F) اليابانية لوضع خطط تطوير المدينة للفترة 2001 ــ 2015 إلا إن العمل توقف في هذه المرحلة مع بداية الحرب العراقية ــ الإيرانية[32].

إن تطور الاستخدام السكني الذي شهدته مدينة بغداد أوجد حالةً من التنوع الإقليمي للدور السكنية المنتشرة في المدينة والتي يمكن تقسيمها إلى[33] :

1ــ إقليم الدور القديمة/ التي تنتشر في بغداد القديمة في الكرخ والرصافة والأعظمية والكاظمية والكرادة الشرقية.

2ــ إقليم الدور متوسطة النوعية/ ذات الحدائق ويضم هذا الإقليم عدة أنماط من الدور بنيت في فترات مختلفة، وتتراوح بين الدور المتصلة والدور المنفصلة التي تحيطها حدائق واسعة.

3ــ إقليم الدور الراقية/ وتقع في أفضل المناطق وأجملها من العاصمة.

4ــ إقليم العمارات السكنية/ مثل عمارات إسكان فلسطين في الرصافة، والعمارات السكنية في شارع حيفا وامتداده نحو كرادة مريم، والعمارات السكنية في الصالحية و زيونة وتلك المطلة على شارع أبو نؤاس والعمارات الموجودة في أطراف المدينة في السيدية وحي الصحة.

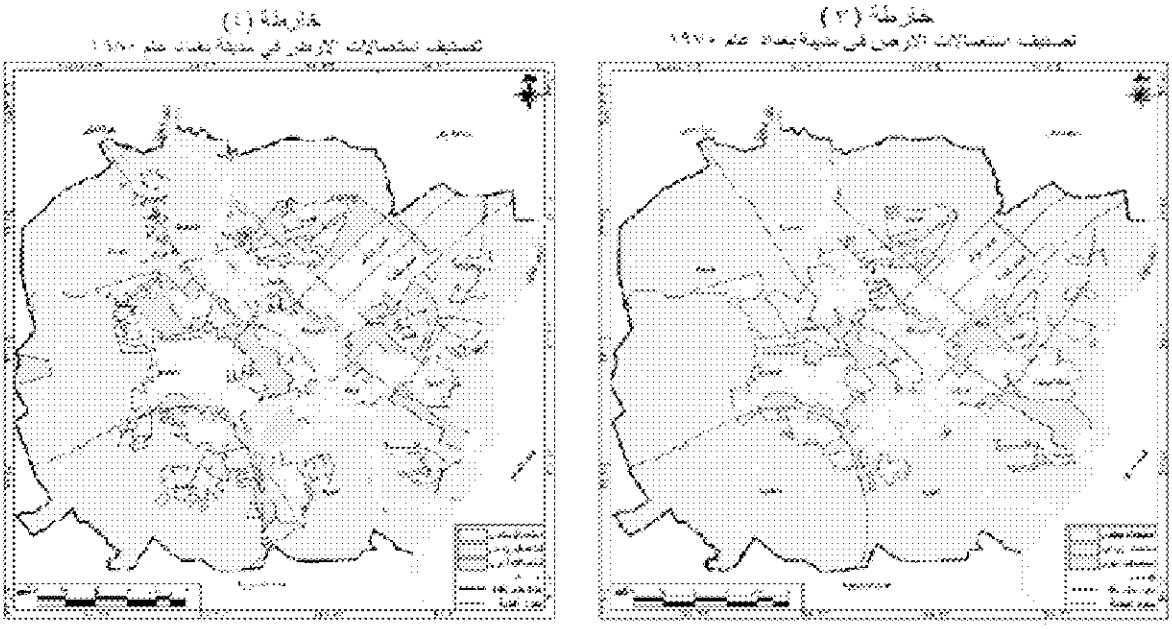

المصدر : خولة غريب فرج المالكي، التوسع الحضري وأثره في استعمالات الأرض الزراعية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011.

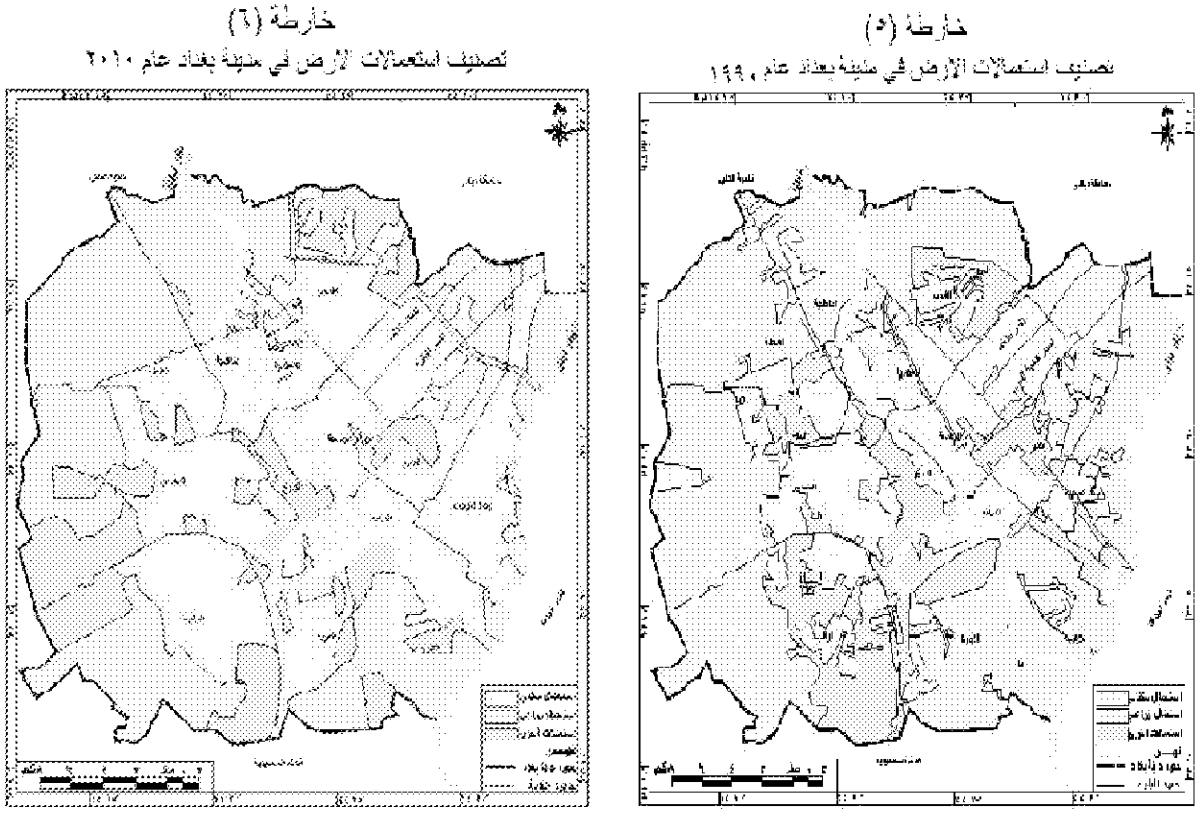

المصدر : خولة غريب فرج المالكي، التوسع الحضري وأثره في استعمالات الأرض الزراعية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011.

المبحث الثالث / تأثير التوسع الحضري على الأراضي الزراعية

إن مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم الفقيرة والغنية، لذا فإن ما يزيد عن 1,9مليار هكتار من أراضي مهددة بالتصحر لاسيما في الدول النامية والتي يتزايد عدد سكانها بمعدلات مرتفعة، وما يتبع ذلك من ضغوط على الموارد وبخاصة المحيط بالمدن[34]، حيث إن ارتفاع معدلات التحضر يؤثر في إنتاج الغذاء بزحفه على الأراضي الزراعية وهجرة المزيد من المزارعين إلى المدن، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن *الولايات المتحدة الأمريكية* فقدت سنوياً ما يعادل 400 ألف فدان من الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة تعرضها للزحف العمراني خلال المدة 1972 ــ 2000[35]، كما خسرت *الصين* ما يقارب من مليون هكتار من أراضيها الزراعية سنوياً بفعل زحف التحضر وتوسع الطرق والصناعات، خلال الفترة 1987 ــ 1992[36].

وتنطبق هذه الحالة على العديد من الدول العربية، فقد أشارت الدراسات على سبيل المثال إلى إن *البحرين* أضاعت ما يقارب من 8000دونم من أراضيها الزراعية الجيدة منذ العام 1976، باستعمالها للسكن والصناعة والاستخدامات العامة الأخرى، علماً إن هذه الاستعمالات لا تتطلب هذه النوعية الجيدة من الأراضي، كما إن مدينة *الدوحة* زحفت على ثلاث مزارع رئيسية حولها، كما نشأت تجمعات سكنية شمال المدينة ذاتها حيث الأراضي الزراعية، وقد أدى الزحف العمراني في مصر إلى اقتطاع أراضي زراعية تحيط بمراكز المدن تقدر بحوالي 12530فدان سنوياً، وقد تبين أنه كلما زاد حجم القرى أو كان موقعها الجغرافي قريباً من المدن الرئيسية أو من نطاق المشاريع الاقتصادية اتسع عمرانها بمعدلات تفوق مثيلاتها من القرى ذات الموقع البعيد أو ذات الحجم الصغير[37]، وشهدت مدينة *عمان في الأردن* توسعاً عمرانياً كبيراً على حساب الأراضي الزراعية الخصبة الواقعة في الجزء الغربي والشمالي ــ الغربي والجنوبي من المدينة وقد كانت المساحة العمرانية للمدينة حتى العام 1945 حوالي 4,4كم^2 لتصل إلى ما 144كم^2 في العام 1994، كما انخفضت مساحة الأراضي الزراعية من 212كم^2 إلى 129كم^2 وذلك بضم 83كم^2 من الأراضي الزراعية إلى المراكز العمرانية خلال الفترة نفسها[38]، وقد تسببت (*إسرائيل*) حالة من الخلل في التوازن البيئي عندما شرعت في التوسع ببناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق إزالة الغطاء النباتي وجرف التربة وتدمير مساحات واسعة تقدر بحوالي 105600دونم[39].

<u>توسع المدن في العراق</u>

دائماً ما تكون الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن هي المجال الحيوي لتوسعها ونموها، وهذه الظاهرة موجودة في كل المدن العراقية إن نمو المدينة في إقليمها المحيط بها والذي يكون من أهم

خصائصها أنه إقليم زراعي تعتمد عليه المدينة باعتباره مورداً لغذائها وإمدادها بالخضراوات والفواكه والمنتجات الحيوانية، وبذلك تخسر عشرات الهكتارات من أراضيها الزراعية أو القابلة للزراعة أمام الزحف والتمدد الحضري والعمراني القوي الذي يقوم بتحويل صفة نشاط الأرض الزراعية إلى صفةٍ عمرانية تساهم في نشر نوع جديد من التصحر يسمى (التصحر الحضري) للأرض الزراعية، ونظراً لما يعانيه العراق من الاختناقات السكانية التي تفرض نشوء مناطق سكنية جديدة أصبح المواطن مضطراً إلى استغلال الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية، أمام عجز قطاعات الدولة في توفير السكن الملائم له، على الرغم من أن هذه الأراضي غير صالحة للسكن لافتقارها إلى ابسط الخدمات، وهذا التجاوز يؤدي إلى تآكل غير منتج لمصدر من مصادر الغذاء خسارة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي يعتبر وجودها ضرورياً للحد من العواصف الترابية التي تكثر في العراق لاسيما في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر خسر الإقليم الزراعي لمدينة *النجف* ما نسبته 23% من الأراضي الزراعية بفعل التمدد الحضري، ونسبة 26% للإقليم في *كربلاء*، و 13% في محافظة *ذي قار*[40]، كما إن زحف الاستعمالات الحكومية لاسيما العسكريةِ منها، أدى إلى خسارة 12 ألف دونم من الأراضي الزراعية المنتجة في ناحية *يثرب* ــ إحدى نواحي قضاء *بلد* جنوب شرق محافظة *صلاح الدين* ــ وذلك بإنشاء قاعدة بلد الجوية[41]، كما تعرض مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في محافظة *البصرة* إلى عملية تجريف لبساتين النخيل وبيعها على أنها أراضي سكنية لاسيما في قضائي *شط العرب* و*أبو الخصيب*[42].

وتجتمع عدة عوامل لتكون حافزاً يدفع بأصحاب الأراضي الزراعية إلى التخلي عنها وبيعها على أنها أراضي سكنية وتشجع على الزحف السكني نحو الأراضي الزراعية ومنها[43]:

- ❖ عدم وجود دعم مباشر من قبل وزارة الزراعة للفلاحين.
- ❖ اعتماد الوزارة على آليات خاطئة في استصلاح الأراضي الزراعية، كونها تشمل الأراضي المستصلحة فعلاً تاركةً الأراضي التي تحتاج فعلياً بشمولها بمشاريع الاستصلاح الزراعي.
- ❖ شحة مياه الري وانخفاض قيمة المحصول.
- ❖ استيراد المحاصيل الأجنبية من دول الجوار.
- ❖ شعور الفلاح بأن الاستثمار الزراعي لا يحقق له المردود الربحي المناسب.
- ❖ تجاهل القوانين لاسيما الزراعية التي تحرم تجزئة الأرض الزراعية وتجريف البساتين.
- ❖ القرارات الصادرة بشأن الأراضي الزراعية في مدينة بغداد، كان لها دور كبير في تقليص مساحة الأراضي الزراعية وأبرزها قانون الاستثمار الصناعي الخاص المرقم 20 لسنة 1998 الذي حول جنس الأراضي الزراعية إلى صناعية، و القرار 117 لسنة 2000 إذ ساهم في هدر وتقليص آلاف

الدونمات الزراعية والقضاء على أخصب أنواع الترب وقطع آلاف الأشجار المثمرة باعتبارها الظهير الزراعي لمدينة بغداد، وقد ترتب على ذلك آثار سلبية وخيمة في الجانب الاقتصادي والبيئي، إذ وزعت هذه الأراضي كقطع سكنية على ذوي الأسرى والمفقودين وموظفي الدولة، وتم تغيير جنس الاستعمال الزراعي بموجب هذا القرار إلى الاستعمال السكني[44].

الزحف العمراني على الأراضي الزراعية

تضاعفت مساحة مدينة بغداد نتيجة للتوسع الحضري الذي نجم عنه توسع عمراني منذ العام 1930 ولغاية الآن، وقد توسعت بجميع الاتجاهات بعد أن كانت تقتصر على مساحة صغيرة بجانب الرصافة مقابل جزء صغير بجانب الكرخ، فضلاً عن منطقتين تشملان الأعظمية والكاظمية، وكانت الأراضي المحيطة بها عبارة عن بساتين عامرة تمد المدينة باحتياجاتها من المواد الغذائية، وتؤثر في مناخ المدينة وبيئتها بشكل ايجابي، وقد شهدت المدينة نمواً حضرياً متسارعاً منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، إذ واجهت هجرة متنامية من الريف إلى المدينة فضلاً عن نزوح موجات كبيرة من سكان المدن العراقية الأخرى، لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، هذا بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية[45]، حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد السكان الذي بلغ 2,2مليون نسمة في العام 1970، ارتفع خلال ثلاثة عقود إلى 3,9 مليون نسمة في العام 1997، ليصل في العام 2007 إلى 6,6 مليون نسمة[46].

شُهِدَ عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين حالة عدم السيطرة على النمو العمراني لمدينة بغداد، إذ لجأت أمانة العاصمة إلى التجاوز على المخطط الأساسي للمدينة محولةً بعض المناطق الخضراء إلى مناطق سكنية، مما أدى إلى انخفاض كبير في نسبة المناطق الخضراء التي كان مخططاً لها أن تبقى لتحقيق التوازن البيئي والاقتصادي والمحافظة على مستوى مناسب من الإنتاج الغذائي وتخفيض معدلات التلوث الأراضي، وقد تمثل تمدد مدينة بغداد بالزحف العمراني المنظم وغير المنظم (العشوائي) الذي تجاوز حتى على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة مسبباً مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية خطيرة، فقد شيدت العديد من التجمعات السكنية لاسيما بعد 2003 مستغلين ضعف الأجهزة الرقابية وعدم المحاسبة من قبل الجهات المختصة ومنها أمانة بغداد ومن دون توفر شروط أو منح إجازات البناء، ومما ساهم في توسع ظاهرة الامتداد العمراني للمدينة إلغاء العديد من القرارات الحكومية بعد العام 2003 ومنها إلغاء قرار التملك في مدينة بغداد بناءً على تعداد 1957م[47]، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم إنشاء العديد من الدور السكنية في المنطقة الزراعية المحاذية للسدّة القديمة في وحدة بلدية الشعب، وتعد هذه المنطقة ميتة زراعياً لكونها لا تزرع منذ سنين طويلة وهي محصورة بعمران بغداد الطبيعي، وقد بدأ الزحف العمراني يجتاحها بعد العام

2003 مباشرةً نظراً لغياب الرقابة الحكومية عليها، ومما شجع على ذلك ما قام به أصحاب الأراضي الزراعية من تقسيمها إلى قطع سكنية صغيرة وبيعها، وخلال ثلاث سنوات أصبحت حياً سكنياً كبيراً لا يمكن تجاهله، وبعد جهدٍ كبير قامت أمانة بغداد بتقديم خدمات الماء الصافي لها، إلا إنها لا تزال تعاني من أزمة الكهرباء ونظام الصرف الصحي مما أثر ذلك على الأحياء السكنية المجاورة لها بسبب تجاوز سكان الحي الزراعي على شبكة المجاري والكهرباء للمناطق المجاورة[48].

إن غياب الوعي البيئي وعدم إدراك الجهات المختصة أهمية وجود سياسة تخطيطية لاستيعاب النمو الحضري واستعمالات الأرض أدى إلى تفاقم مشكلة الزحف العمراني في مدينة بغداد، مما أدى إلى التجاوز على المخططات الأساسية الموضوعة للمدينة، فقد كانت هناك مساحات واسعة كان من المخطط لها أن تبقى خضراء، تغيرت إلى استعمالات سكنية مع زيادة الطلب على الوحدات السكنية مع ارتفاع معدلات النمو السكاني التي تجاوزت 3%، واستمرار حركة هجرة السكان إلى المدينة كونها لا تزال مركز جذب للأفراد الباحث عن العمل، الأمر الذي ساهم في تدني نصيب الفرد من المساحات الخضراء إذ بلغت 0,49م^2 وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع مثيلاتها من المدن، فنصيب الفرد من المساحات الخضراء في المدن البريطانية يبلغ 23م^2 وفي المدن الأمريكية 46م^2[49]، ويبين الجدول (2) الزيادة المستمرة في حجم و مساحة مدينة بغداد خلال العقود الأربعة المنصرمة مقابل تراجع الاستعمال الزراعي وانخفاض مساحة الأراضي الزراعية فيها.

جدول (2)

نمو حجم ومساحة مدينة بغداد وتقلص الأراضي الزراعية فيها

للفترة 1970 ــ 2011

السنوات	مساحة المدينة/ دونم	مساحة الأراضي الزراعية/ دونم	عدد السكان*
1979 ــ 1970	340200	238134	2236412
1989 ــ 1980	341334	207064	3019150
1999 ــ 1990	342942	176987	3927512
2011 ــ 2000	343267	127967	6630622

المصادر: 1 ــ خولة غريب فرج المالكي، التوسع الحضري وأثره في استعمالات الأرض الزراعية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد؛2 ــ ندى نجيب سلمان، التحليل المكاني لتركيب سكان مدينة بغداد الكبرى للفترة 1987 ــ 1997، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد.؛ 3 ــ الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة التخطيط ، التعداد العام لسكان العراق للسنوات 1977، 1987، 1997، بيانات غير منشورة.

وتشترك عدة عوامل تساهم في زيادة نمو الاستخدام السكني والتوسع الحضري لمدينة بغداد ومنها[50]:

- ❖ الانفلات غير المسبوق لكل القوانين سواء كان من قبل الأفراد أو الجهات الحكومية مع ضعف الأجهزة التشريعية والتنفيذية، وغياب محاسبة المتجاوزين على الأراضي الزراعية، لاسيما بعد العام 2003، فضلاً عن عوامل الهجرة الداخلية والخارجية باتجاه المدينة.
- ❖ تفاقم أزمة السكن ورغبة المواطن في الحصول على أراضي سكنية رخيصة.
- ❖ عدم وجود خطط مستقبلية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يعني أن الأراضي في المناطق المتروكة والصحراوية هي مناطق لا توجد فيها خطط لغرض الإسكان كمدن صناعية وواحات ومدن زراعية عبر إيصال المياه إليها، لذا فإن المدن الواقعة عند الأنهار في حالة توسعها فإنها ستأكل الأراضي الزراعية المحيطةِ بها.
- ❖ الانخفاض في مستوى دخل الفرد بالمقارنة مع أسعار الأراضي والوحدات السكنية في المدينة.
- ❖ الارتفاع الكبير في أسعار حجم التبادل التجاري في القطاع السكني إلى أكثر من 60% عن الأسعار الطبيعية في العقود المنصرمة.
- ❖ ظهور مشكلة السكن العشوائي بشكل أكبر ونموه باتجاه الأراضي الزراعية.

ويلاحظ تغير مساحة الحدود الإدارية لمدينة بغداد عما كان مقترحاً سنة 1973م، إذ ارتفعت من 331362دونم بموجب تصميم 1973 إلى 343267دونم للفترة 2000 ــ 2011، كما حدث تغير في مساحة الأراضي الزراعية إلا إنه كان تغيير سلبي، إذ تراجعت مساحة الأراضي الزراعية من 130026 دونم في العام 1973م إلى 127267 دونم للفترة 2000 ــ 2011 أي إن حجم التناقص بمقدر 2729دونم بفعل التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية.

الخاتمة

تعتبر بغداد المركز السياسي والإداري والاقتصادي والثقافي وأكبر مدن العراق وثاني أكبر مدينة عربية بعد القاهرة من حيث عدد السكان الذي يتجاوز 6,5مليون نسمة، وشهدت المدينة مراحل متعددة في نموها وتطورها استجابةً للتغيرات العمرانية والتخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما انعكس على نسيجها الحضري واستعمالات الأرض فيها، التي تتزايد باستمرار داخل المدينة محدثةً توسعاً عمرانياً كبيراً، مما أدى إلى تفاقم مشكلة السكن المتمثلة بعدم توافر المساكن الملائمة لاسيما لذوي الدخول المنخفضة، نظراً لندرة الأراضي السكنية وارتفاع أثمانها وتضخم أسعار مواد البناء، لذا ظهر نمطين من التوسع في مدينة بغداد، هما التوسع المخطط الذي يحدث ضمن ضوابط والیات التصميم الأساس للمدينة، والتوسع العشوائي متجاوزاً المخططات الأساسية وزاحفاً على حساب

الأراضي الزراعية، مما يترك آثاراً سلبيةً عديدة يأتي في مقدمتها انخفاض الإنتاج الزراعي، وتدمير مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن التدهور البيئي وارتفاع معدلات التلوث، وتدني الكفاءة الوظيفية للخدمات العامة وخدمات البنى الإرتكازية، وافتقار العديد من المناطق السكنية الحديثة لاسيما العشوائية منها إلى هذه الخدمات، الأمر الذي نتج عنه ظهور مناطق سيئة ومتدهورة امنياً، هذا بالإضافةِ إلى انتشار القيم والعادات الريفية أو ما يعرف بترييف المدينة.

وتقترح هذه الدراسة كنوع من المعالجات :

- ضرورة إعادة النظر في الإجراءات القانونية الخاصة بالناحية السكنية، كتحسين قانون الإيجار بالنسبة للدور السكنية والعمارات والتي تقف حائلاً أمام الأفراد والقطاع الخاص للاستثمار في المجال السني.
- ضرورة الالتزام بالمخطط الأساس للمدينة، ويكون القرار التخطيطي هو السلطة العليا في العملية السكنية .
- تشجيع التوسع العمودي كنمط من أنماط السكن في بغداد لما يتمتع به من مزايا اقتصادية في كلفة الأرض وإيصال الخدمات تجنباً لاستغلال الأراضي الزراعية.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الإسكان وتقديم التسهيلات له للتخفيف من أزمة السكن.
- تحسين نوعية مواد البناء، والتشجيع على إنتاج مواد البناء ذات التكاليف المنخفضة.
- تطوير المصرف العقاري وتنمية موارده المالية بالقدر الذي يتيح للمواطن استثماره بشكل صحيح، وتسهيل الحصول على القروض بشروط ميسرة للمواطنين لاسيما من ذوي الدخول المحدودة.

الهوامش :

[1] ــ رياض الجميلي، التوسع العشوائي في مدن العراق ومشكلاته الحضرية، جريدة المؤتمر، العدد 2616، 25/ت1/2012، الموقع على شبكة الانترنيت: www.almutmar.com/index.php?cat=5

[2] ــ السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2011، ص196.

[3] ــ بشير إبراهيم الطيف، محسن عبد علي، رياض كاظم الجميلي، خدمات المدن دراسة في الجغرافية التنموية، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، لبنان، 2009، ص77.

[4] ــ أحمد عدنان سعيد، استعمالات الأرض الزراعية في ضواحي المدن : دراسة في الحركة اليومية بين مدينة الرمادي وظهيرها الريفي، رسالة ماجستير، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2006، ص8.

[5] ــ محمد صالح ربيع العجيلي، جغرافية المدن، مطبعة الكتاب، بغداد، 2010، ص239.

[6] ــ أحمد عدنان سعيد، مصدر سابق، ص18.

[7] ــ عبد الحكيم ناصر العشاوي، جغرافية المدن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص151.

[8] ــ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010، ص75 ــ 76.

[9] ــ سلام إبراهيم كبة، عراق التنمية البشرية المستدامة، القسم الخامس (الزراعة في عراق التنمية البشرية المستدامة)، الموضوع على الموقع: www.yanabeealirag.com/manawat_page.htm

[10] ــ السيد عبد العاطي السيد، مصدر سابق، ص199.

[11] ــ محمد صالح ربيع العجيلي، مصدر سابق، ص260.

[12] ــ أحمد عدنان سعيد، مصدر سابق، ص80.

[13] ــ رياض الجميلي ، مصدر سابق.

[14] ــ شذى عبد الجبار يونس، تأثير التوسع غير المدروس لمدينة بغداد على قنوات وجداول نهر دجلة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 31، أيلول 2010، ص139.

[15] ــ سلام فاضل علي، الآثار البيئية للأنشطة البشرية في الحافات الشمالية الشرقية لمدينة بغداد، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2008، ص26 ــ30.

[16] ــ انتصار جابر كاظم، السكن العشوائي وانعكاساته السلبية على مدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد1، العدد64، 2011، ص162ــ165.

[17] ــ وفاء محمد أحمد، أنماط استخدامات الأرض السكنية في بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص43 ــ 44.

[18] ــ خولة غريب فرج المالكي، التوسع الحضري وأثره في استعمالات الأرض الزراعية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011، ص22.

[19] ــ المصدر نفسه، ص 23.

[20] ــ وفاء محمد أحمد، مصدر سابق، ص46.

[21] ــ سلام فاضل علي، مصدر سابق، ص39.

[22] ــ شذى عبد الجبار يونس، مصدر سابق، ص141 ــ142.

[23] ــ وفاء محمد أحمد، وصدر سابق، ص47.

[24] ــ سلام فاضل علي، مصدر سابق، ص 39.

[25] ــ وفاء محمد أحمد، مصدر سابق، 48.

[26] ــ خولة غريب فرج المالكي، مصدر سابق، ص25.

[27] ــ سلام فاضل علي، مصدر سابق، ص41.

[28] ــ وفاء محمد أحمد، مصدر سابق، ص51 ــ 52.

[29] ــ سلام فاضل علي ، مصدر سابق، ص43.

[30] ــ وفاء محمد أحمد، مصدر سابق، ص54 ــ 57.

[31] ــ خولة غريب فرج المالكي، مصدر سابق، ص27.

[32] ــ سلام فاضل علي، مصدر سابق، ص46 ــ 49.

[33] ــ بشير إبراهيم الطيف، محسن عبد علي، رياض كاظم الجميلي، مصدر سابق، ص90.

[3434] ــ تيسير حامد أبو سنينة، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، الموسوعة الجغرافية ، نافذة الجغرافيين العرب، قسم الجغرافية الزراعية، الموقع على الرابط: www.4geography.com/vb/member.php?4=1028

[35] ــ ظافر إبراهيم طه العزاوي، التوسع العمراني وأثره على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب، مجلة الفتح، العدد 22، 2005، ص59.

[36] ــ عبد الله عطيوي، جغرافية المدن، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص328.

[37] ــ ظافر إبراهيم طاهر العزاوي، مصدر سابق، ص60.

[38] تيسير حامد أبو سنينة، مصدر سابق.

[39] ــ ظافر إبراهيم طه العزاوي، مصدر سابق، ص60.

[40] ــ رياض الجميلي، مصدر سابق.

[41] ــ ظافر إبراهيم طه العزاوي، مصدر سابق، ص67.

[42] ــ الموضوع على الرابط: www.almadapeper.net/news.php?action=list&cat_id=11

[43] ــ البناء العشوائي في العراق يهدد بساتين النخيل، الموضوع على الرابط: www.peyamner/arabic/PANnews.asp?ID=234897
وكذلك راجع، شبكة ذي قار للإنباء على الرابط: www.thiqarnews.org/show_news.php?nid=5127

[44] ــ خولة غريب فرج المالكي، مصدر سابق، ص155.

[45] ــ علي الكاتب، آثار بيئية واقتصادية خطيرة جراء الزحف العمراني على المساحات الخضراء، جريدة المدى، الملحق الاقتصادي، 2011/8/8، على الرابط: www.almadasupplement.com/news.php?action=list&cat_id=12

[46] ــ خولة غريب فرج المالكي، مصدر سابق ، ص95، 130

[47] ــ المصدر نفسه.

[48] ــ مؤيد عبد الوهاب، بساتين بغداد تتحول إلى عشوائية خانقة، صحيفة المؤتمر، الموقع على الرابط:
www.almutamar.com/index.php?cat=12

[49] ــ سهام كامل محمد ، منى تركي الموسوي، وصال عبد الله، الآثار البيئية والاقتصادية الناجمة عن الزحف العمراني في العراق بغداد نموذجاً، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، الموقع على الرابط: www.maracpc.uobghdad.edu.iq/pageViewer.aspx?id=3

* عدد السكان في مدينة بغداد حسب التعدادات السكانية للسموات 1977، 1987، 1997، وتقديرات السكان لعام 2007.

[50] خولة غريب فرج المالكي، مصدر سابق، ص142 ، 152، 212.

المصادر

1. أحمد، وفاء محمد ، أنماط استخدامات الأرض السكنية في بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006.
2. السيد، السيد عبد العاطي، علم الاجتماع الحضري، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2011.
3. سعيد، أحمد عدنان، استعمالات الأرض الزراعية في ضواحي المدن : دراسة في الحركة اليومية بين مدينة الرمادي وظهيرها الريفي، رسالة ماجستير، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2006.
4. سلمان، ندى نجيب ، التحليل المكاني لتركيب سكان مدينة بغداد الكبرى للفترة 1987 ــ 1997، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد.
5. الطيف، بشير إبراهيم ، محسن عبد علي، رياض كاظم الجميلي، خدمات المدن دراسة في الجغرافية التنموية، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، لبنان، 2009.
6. العجيلي، محمد صالح ربيع ، جغرافية المدن، مطبعة الكتاب، بغداد، 2010.
7. العزاوي، ظافر إبراهيم طه ، التوسع العمراني وأثره على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب، مجلة الفتح، العدد 22، 2005.
8. العشاوي، عبد الحكيم ناصر، جغرافية المدن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

9. عطيوي، عبد الله، جغرافية المدن، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
10. علي، سلام فاضل ، الآثار البيئية للأنشطة البشرية في الحافات الشمالية الشرقية لمدينة بغداد، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2008.
11. غربي، فوزية ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010.
12. كاظم، انتصار جابر ، السكن العشوائي وانعكاساته السلبية على مدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد1، العدد64، 2011.
13. المالكي، خولة غريب فرج ، التوسع الحضري وأثره في استعمالات الأرض الزراعية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011.
14. يونس، شذى عبد الجبار ، تأثير التوسع غير المدروس لمدينة بغداد على قنوات وجداول نهر دجلة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 31، أيلول 2010.

المكتبة الالكترونية

15. أبو سنينة، تيسير حامد، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، الموسوعة الجغرافية ، نافذة الجغرافيين العرب، قسم الجغرافية الزراعية، الموقع على الرابط:
www.4geography.com/vb/member.php?4=1028
16. الجميلي، رياض، التوسع العشوائي في مدن العراق ومشكلاته الحضرية، جريدة المؤتمر، العدد 2616، 25/ت1/2012، الموقع على شبكة الانترنيت:
www.almutmar.com/index.php?cat=5
17. عبد الوهاب، مؤيد، بساتين بغداد تتحول إلى عشوائية خانقة، صحيفة المؤتمر، الموقع على الرابط:
www.almutamar.com/index.php?cat=12
18. الكاتب، علي ، آثار بيئية واقتصادية خطيرة جراء الزحف العمراني على المساحات الخضراء، جريدة المدى، الملحق الاقتصادي، 2011/8/8، على الرابط:
www.almadasupplement.com/news.php?action=list&cat_id=12
19. كبة، سلام إبراهيم ، عراق التنمية البشرية المستدامة، القسم الخامس (الزراعة في عراق التنمية البشرية المستدامة)، الموضوع على الموقع:
www.yanabeealiraq.com/manawat_page.htm

20.محمد، سهام كامل ، منى تركي الموسوي، وصال عبد الله، الآثار البيئية والاقتصادية الناجمة عن الزحف العمراني في العراق بغداد نموذجاً، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، الموقع على الرابط: www.maracpc.uobghdad.edu.iq/pageViewer.aspx?id=3

21.البناء العشوائي في العراق يهدد بساتين النخيل، الموضوع على الرابط:
www.peyamner/arabic/PANnews.asp?ID=234897
www.thiqarnews.org/show_news.php?nid=5127

22.الموضوع على الرابط: www.almadapeper.net/news.php?action=list&cat_id=11

.23